الفصل الثالث

(تمكين الغرباء)

« وَتَغَرَّبَ إبراهيم فِي أرْضِ الْفَلَسْطِينِيِّينَ أياماً كَثِيرَةً »

سفر التكوين: 37: 1

obeikandi.com

obeikandl.com

الفصل الثالث

(تمكين الغرباء)

موجات الهجرة اليهودية

تمثّل الهجرة الجماعية اليهودية نسيج العملية الاستيطانية والإطار الإيديولوجي للمستعمرين "للمستوطنين" بما يتضمنه من مفاهيم وأساطير تقوم بوظيفة الدافع والحافز للهجرة والاستيطان، في حين تتكفل عملية السيطرة المنظمة بتوفير القاعدة المادية للاستيطان أي الأرض، وبتعبئة وتنظيم طاقات المستعمرين "المستوطنين" بفرض حسم الصراع بينهم وبين السكان الأصليين بالوصول إلى السلطة وإقامة الدولة الاستيطانية[1]. وكانت سياسة التهجير تتعمد إرسال أقصى نسبة من المهاجرين في سن القوة والنشاط... وتشير البيانات المتوافرة عن الهجرة خلال الفترة 1928 – 1948 إلى أن نسبة من هم في سن العمل كانت 76، 8 بالمئة من المهاجرين، و 17، 6 بالمئة من الأحداث، و 5، 6 بالمئة من المسنين[2].

وتدفقت الهجرات اليهودية إلى فلسطين ولكنها لم توزع توزيعاً عشوائياً، بل تم اختيار المدن التي تركز فيها اليهود بعناية فائقة، حيث اختار اليهود بعض المناطق المهمة بعينها للإقامة والاستيطان فيها نظراً لأهميتها الجغرافية والهيدرولوجية والدينية والسياسية، لذا فقد اتخذ اليهود من يافا، القدس، حيفا، طبريا، الموطن الرئيس والتجمع الحضري الأول لإقامتهم في فلسطين، حيث وصلت نسبة اليهود في هذه المدن أكثر من

---

(1) مجدي حماد: النظام السياسي والاستيطاني في إسرائيل وجنوب أفريقيا، دار الوحدة، بيروت 1981، ص 6.

(2) حسين أبو النمل: الاقتصاد الاسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 2004 ص 93.

نصف السكان وقد كانت الهجرة اليهودية تهدد التفوق العددي للمجتمع العربي المحلي كما كان انشاء المستعمرات الصهيونية يهز أسسه الاقتصادية، فالمجتمع العربي جرد من القدرة على صيانة مستقبله في البلاد[1] وأخذت موجات الهجرة اليهودية تتخذ طابعاً أكثر تنظيماً وكثافة منذ 1882 إثر تصاعد "المشكلة اليهودية" في روسيا[2].

وقد وجه المستعمرون "المستوطنون" الصهيونيون الأوائل معظم طاقتهم ومواردهم لشراء قطع من الأرض في محاولة لدخول سوق العمل المحلية وإيجاد شبكات جماعية وطائفية قادرة على إسناد مجموعات القادمين الجدد التي كانت لا تزال صغيرة وهشة اقتصادياً، أما الاستراتيجيات الأكثر دقة فيما يتعلق بأفضل السبل للاستيلاء على فلسطين بكاملها وإقامة دولة قومية فيها، فقد تم وضعها في وقت لاحق، وبارتباط وثيق بالأفكار البريطانية بشأن الوسيلة الأفضل لحل النزاع الذي فعلت بريطانيا الكثير لمفاقمته[3].

(1) إدوارد سعيد وآخرون: الواقع الفلسطيني، مرجع سابق، ص 11.

(2) حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، مرجع سابق، ص101-105.

(3) إيلان بابه: التطهير العرقي في فلسطين، مرجع سابق، ص 22.

obeikandl.com

جدول رقم(3) [1]

موجات الهجرة اليهودية من 1882 – 1948

الموجة	الفترة	عدد المهاجرين	جهة القدوم
الموجة الأولى[2]	1880–1903	25000	من روسيا وبولندا ورومانيا
الموجة الثانية[3]	1904–1914	34000	من روسيا وشرق أوروبا
الموجة الثالثة[4]	1919 –1923	35100	من مناطق بحر البلطيق وروسيا وبولندا
الموجة الرابعة[5]	1924–1931	78898	بولندا رومانيا الشرق الأوسط
الموجة الخامسة[6]	1932–1939	224784	ألمانيا أوروبا الغربية بولندا
الموجه السادسة[7]	1940–1948	118300	وسط أوروبا البلقان بولندا الشرق الأوسط

(1) نبيل السهلي: التحولات الديموغرافية للشعب الفلسطيني، صامد الاقتصادي، عمان العدد 120، ص103.

(2) وتتميز هذه الموجة بفرار الكثير من يهود روسيا، إلى الولايات المتحدة ودول أخرى، نتيجة الاضطهاد الذي تعرضوا له، وشهدت هذه الفترة عقد خمسة مؤتمرات صهيونية الأول في بال عام 1897، ووصل عدد المستعمرات "المستوطنات" في هذه المرحلة 17 مستوطنة تقام على 275 ألف دونم

(3) وشهدت هذه الموجة موت زعيم الصهيونية هرتزل 1904. وتزامن ذلك مع بداية النقاش حول استعمار أوغندا، وظهور تيار آخر ينادي بسياسة عملية لتهجير اليهود، وفي العام 1918 انتهت الحرب العالمية الأولى، وانتصار الحلفاء فيها، وتبني الدول الأوروبية للحركة الصهيونية، كما تولت جماعة تركيا الفتاة الحكم في تركيا، وتضم بين أعضائها الكثير من اليهود، وأخطر ما في هذه المرحلة بدء تطبيق سياسة العمل العبري، ومنع العمال العرب من العمل في المستعمرات الصهيونية.

(4) وقد شهدت إعادة النشاط الصهيوني والهجرة بعد توقفها أثناء الحرب العالمية الأولى، وتكوين منظمات جديدة أكثر تطرفاً مثل منظمة "بيتار" 1920، الهاغاناة في عام 1921، كما تولى الصندوق القومي اليهودي مهمة الهجرة، وتوفير فرص العمل لليهود، وقد بلغ عدد المستعمرات "المستوطنات" في هذه المرحلة 24 مستوطنة، أقيمت على مساحة 173400 دونم.

(5) وفيها أوقفت الولايات المتحدة سياسة الهجرة إليها سنة 1924، مما حول اليهود للهجرة إلى فلسطين، ورافق ذلك انخفاض معدل الهجرة خاصة من الاتحاد السوفييتي بعد عام 1927، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الهجرة المضادة من فلسطين إلى خارجها.

(6) وتتميز بوصول هتلر للحكم عام 1933، وكذلك اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1936، وتأثيرها على وقف الهجرة، ويلاحظ فيها كثرة الشباب وصغار السن في المهاجرين اليهود.

(7) وقد شهدت خسارة ألمانيا وهزيمتها في الحرب، واستغلال الصهيونية ذلك، بالإضافة إلى السماح الرسمي من بريطانيا للهجرة اليهودية.

لقد كانت الهجرة كانت هي السلاح الأساسي لتنفيذ سياسة "الاستيلاء على الأرض"، حيث اكتسبت الأرض أهمية قصوى في بلد زراعي مثل فلسطين[1]، يعتمد في غالب نشاطه على الزراعة من حيث مساهمتها في الدخل القومي وحجم مساهمتها في التجارة الخارجية، وكذلك حجم مساهمتها في العمالة والتوظيف، ولذلك كانت الأرض وهي أهم عناصر الإنتاج الثلاثة، الركيزة الأساسية والأولى في الإستراتيجية الصهيونية لخلق الاقتصاد "الإسرائيلي"، وقد بدأ الاهتمام منذ بداية المشروع الصهيوني ينصب على الأراضي الزراعية الخصبة[2] التي تركزت بصفة أساسية في السهل الساحلي، وتشير الأرقام أن 52٪ من مجموع المستعمرات "المستعمرات "المستوطنات" اليهودية عام 1923 تواجدت في السهل الساحلي، وفي عام 1936 بلغت نسبة المستعمرات "المستعمرات "المستوطنات" المقامة على السهل الساحلي ما يقرب من 80٪ من مجموع المستعمرات "المستعمرات "المستوطنات" الموجودة، وبعد هذه السنة ووصول الاستيطان في السهل الساحلي أقصى درجاته، بدأ في الانتشار في جميع أنحاء فلسطين[3].

(1) أحمد سعد،: التطور الاقتصادي في فلسطين، دار الاتحاد للطباعة والنشر، فلسطين، ط1، أيار 1985، ص 53.

(2) عنان العامري: التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني، منشورات صلاح الدين، القدس، فلسطين، 1981، ص 61.

(3) أحمد عكاشة: الإطار التاريخي للاقتصاد الإسرائيلي، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض
http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=mo4

openkandil.com

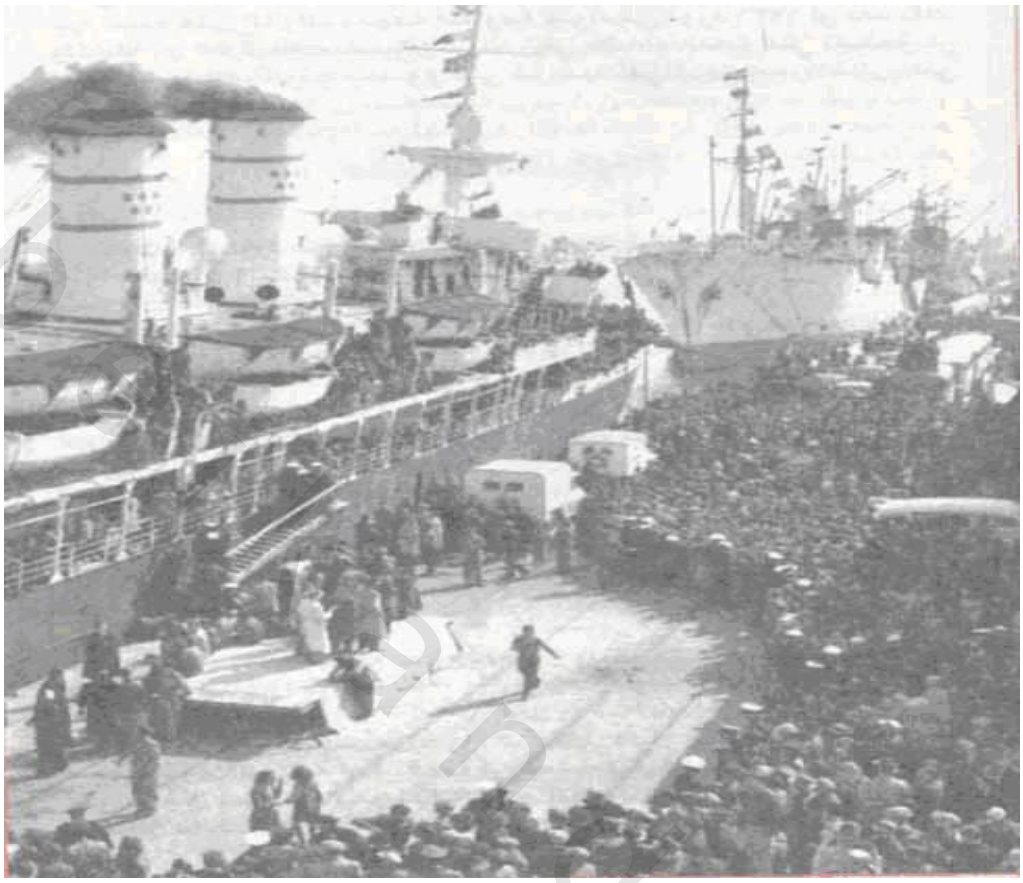

obeikandl.com

جحافل الهجرة اليهودية لفلسطين

الوعد المشئوم (وعد بلفور) Balfour Declaration

لقد كان الانتداب البريطاني British Mandate على فلسطين، بمثابة النكبة الحقيقية للشعب الفلسطيني وكان هدف بريطانيا والدول الأوروبية هو جمع اليهود وحشدهم إلى فلسطين[1]، ومنذ البداية اتضحت السياسة البريطانية تجاه المجتمع الفلسطيني في مسعيين هما رفض الاعتراف بكيانها الوطني سواء في فلسطين، أو كجزء من الدول العربية الكبرى[2]، وتم إعطاء تسهيلات للحركة الصهيونية لشراء الأراضي وتعزيز الهجرة

(1) إسرائيل شاحاك: اليهود واليهودية، ثلاثة آلاف عام من الخطايا، ترجمة: ميادة العفيفي، تقديم: إدوارد سعيد، الطبعة الأولى، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 2003، ص 116

(2) باميلا آن سميث: فلسطين والفلسطينيون، مرجع سابق، ص85.

اليهودية وإقامة المستعمرات "المستعمرات "المستوطنات"، وذلك كجزء من تحقيق وعد بلفـور Balfour Declaration، بمنح وطن قومي لليهود في فلسطين[1].

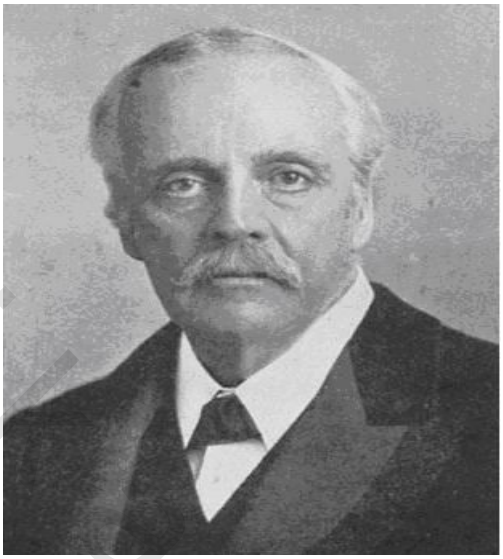

جيمس آرثر بلفور

وفي هذه الأثنـاء دخلـت المفاوضـات بـين الزعمـاء الـصهاينة اليهـود[2] والحكومـة البريطانية حول إصدار تصريح رسمي وعلني يتبنـى المطالـب الـصهيونية مرحلـة متقدمـة، وبعـد أن أغـراهم نـاحوم غولـدمان[3] Nahum Goldman (1894–1982) Nahum

(1) Charles D. Smith: Palestine and Arab –Israeli Conflict: A History with Documents, Bedford /St.Martin's ,2006.

(2) يؤكد الصهاينة على أن جهود وايزمان هـي العامـل المحـوري في صـدور وعـد بلفـور ويعتـبرون أن صدور وعد بلفور هو الإنجاز الأهم لوايزمان، راجع،

Fyvel, T: Weizmann and The Balfour Declaration, p. 167

(3) ناحوم غولدمان: زعيم صهيوني توطيني مؤسِّس المؤتمر اليهودي العالمي. وُلد في ليتوانيا ونشأ وتعلَّم في ألمانيا حيث حصل على الدكتوراه في القانون، وانخرط في سلك النشاط الصهيوني وهـو بعـد في سن الخامسة عشرة. وقد حاول أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها أن يثير اهتمام الحكومة الألمانيـة بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين تحت رعاية ألمانيا (وقد كان مثـل هرتـزل مـن كبـار المعجـبين

Goldman بأن الصهاينة مستعدون لمنح بريطانيا الحق لإقامة قواعد بحرية وجوية إن هي وافقت على (تأسيس دولة يهودية) على 65٪ من أراضي فلسطين؛ إضافة إلى أن البريطانيين كانوا يرفضون تقاسم فلسطين مع الفرنسيين لا سيما وأن القطاع الشمالي منها كان تابعا لولاية بيروت، التي كانت فرنسية بحكم اتفاقية سايكس -بيكو[1].

أما جورج أنطونيوس[2] – مؤلف كتاب يقظة العرب[3] – فقد رأى أن الحكومة البريطانية دفعت إلى إصدار وعد بلفور بعاملين: أولهما سياسي وهو: كسب العناصر الصهيونية المتنفذة في ألمانيا والنمسا والمجر لاسيما وأن تلك العناصر كانت تفاوض هذه الدول لحمل تركيا على إصدار وعد مماثل لوعد بلفور تعترف بموجبه بالطموحات الصهيونية في فلسطين فأرادت بريطانيا في الوقت نفسه أن توظف تلك العناصر الصهيونية في خدمة الحلفاء تخفيفا من عدائها لروسيا وتحفز الضالعين منهم في قلب

بالروح العسكرية البروسية).، وكان من أعضاء جماعة العامل الفتي، ولكنه تركها وانضم إلى جماعة الصهاينة الراديكاليين وحضر جميع المؤتمرات الصهيونية منذ عام 1921، وساهم في تأسيس المؤتمر اليهودي العالمي عام 1936. وتولّى جولدمان رئاسة المؤتمر اليهودي العالمي في الفترة بين عامي 1953 و1977، كما تولّى رئاسة المنظمة الصهيونية العالمية منذ عام 1956 حتى عام 1968 وقد أصبح مواطناً إسرائيلياً عام 1964، ومن أهم مساهمات جولدمان في دعم التجميع الاستيطاني في إسرائيل، إتمام اتفاقية التعويضات الألمانية التي دفعت الحكومة الألمانية بمقتضاها تعويضات لأسر اليهود الذين قُتل ذووهم في معسكرات الاعتقال.. راجع، موسوعة اليهود واليهودية، ج6، 192.

(1) شارل أندرلين: أسرار المفاوضات الإسرائيلية –العربية 1917 – 1997، ترجمه صياح الجهيم، دار الفاضل للتأليف والترجمة والنشر، ج1، 1998 م، ص 13.

(2) جورج حبيب أنطونيوس (1891–1941): يعتبر أول مؤرخ للقومية العربية، عزى جورج القومية العربية لحكم محمد علي باشا في مصر وقال إنها وليدة الغرب خاصة نشاط المبشرين البروتستانت من بريطانيا والولايات المتحدة، ورأى أن دور الجامعة الأمريكية في بيروت (اسمها الأصلي الكلية السورية البروتستانية) كان مركزيًا في تطور القومية العربية.

(3) George Antonius, The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement (Philadelphia: Lippincott, 1939).

وقام بترجمته: احسان عباس وناصر الدين الأسد، عن دار العلم للملايين 1961.

النظام القيصري ليعملوا على استمرار روسيا في الحرب. وثاني تلك الأسباب استعماري بريطاني تنامى بأهمية فلسطين في الاستراتيجية البريطانية، وهو دافع تولى اللورد كيتشنر بلورته حين دعا إلى اتخاذ فلسطين أو جزءامنها درعا لحماية مركز الإنجليز في مصر، خاصة وأن مصر لم تغز يوما إلا من جهة الشرق فهل تأمن مصر من غزو "إسرائيلي" في يوم ما في مرحلة قادمة، وجسر أرضي يربط بين مصر والعراق، أي بين قناة السويس في مصر والنفط في العراق باعتبارهما مصالح حيوية. وكان هذا العامل أقوى العوامل، ومهما كانت العوامل الأخرى: مالية أو سياسية أو دينية فإن هذا العامل كان وحده كافيا لإصدار وعد بلفور[1].

وكان هذا الوعد أيضاً مناقضاً لاتفاقية الحسين – ماكماهون الشهيرة لعام 1915 القاضية باستقلال الولايات العربية واتحادها في مملكة واحدة تتحالف مع بريطانيا تحت حكم الشريف حسين شريف مكة مقابل تقديم العون والمشاركة في الحرب ضد الدولة العثمانية، كما تناقض التصريح مع اتفاقية سايكس – بيكو التي كانت تنص على تقسيم فلسطين إلى جزئين: الأول تديره حكومة دولية والثاني تديره بريطانيا[2] وهكذا فقد بدأت معالم المؤامرة تتضح فالشعب الفلسطيني لم يحصل على الاستقلال، كما في حالة الشعوب الأخرى التي تحررت من السيطرة التركية العثمانية غداة انتهاء الحرب العالمية، استناداً إلى المواثيق التي ارتبط بها العرب مع الحلفاء[3].

---

(1) توفيق جراد: في ذكرى وعد بلفور.. وقصة بريطانيا مع حاييم وايزمن، جريدة الثورة، سوريا، بتاريخ 2/ 11/ 2007.

(2) راجع، ملف وثائق فلسطين، اصدار وزارة الإرشاد القومي-الهيئة ة العامة للاستعلامات ج.م.ع ال جزء الأول من عام 637- إلى عام 1949، ط 1969، الوثيقة رقم 62،ص 170، وهند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 102.

(3) هنري كتن: قضية فلسطين، ترجمة: رشدي الأشهب، إصدارات وزارة الثقافة الفلسطينية، ط 1، رام الله، 1999،ص 33.

وعلى أية حال وفي 18/ 7/ 1917م قدم اللورد روتشيلد بالنيابة عن المجموعة الصهيونية إلى وزير الخارجية البريطاني جيمس آرثر بلفور [1] (1848-1930) James Arthur Balfour، بناءً على طلبه، مشروع قرار بهذا الشأن لعرضه على الحكومة طلب بموجبه من بريطانيا أن تعلن عن "قبول مبدأ الاعتراف بفلسطين وطناً قومياً للشعب اليهودي، وكذلك طالب مشروع القرار بمنح القومية اليهودية حق الحكم الذاتي في فلسطين وحرية هجرة اليهود إليها، وإقامة شركة استيطان يهودية لإعادة تأسيس البلد وتطويره اقتصادياً على أن توضع التفاصيل لتنفيذ ذلك مع ممثلي المنظمة الصهيونية[2]، وفي 31/ 10/ 1917م اجتمعت الحكومة البريطانية وأقرت موقفها النهائي من طلبات الصهاينة، وفي الثاني من تشرين الثاني / نوفمبر عام 1917 أصدر بلفور بصفته وزيراً للخارجية التصريح المعروف منذ ذلك الوقت باسم "وعد بلفور"[3]. الذي أعرب فيه عن أن حكومة جلالة الملك تنظر بعين الارتياح إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وستبذل أقصى مساعيها لتسهيل بلوغ هذه الغاية ورجاه أن يتفضل بإبلاغ هذا القرار إلى الاتحاد الصهيوني[4].

---

(1) السياسي البريطاني الذي شغل منصب وزير الخارجية ورئيس الوزراء في مطلع القرن العشرين Britannica, vol. 1, p.831

(2) محمد عبد الرؤوف سليم: تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة 1914-1918، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف أ. د. أحمد عزت عبد الكريم، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1971، ص227

(3) راجع، نص وعد بلفور. ملف وثائق فلسطين،ج1، ص217.

(4) مرفق نص التصريح.

openkandil.com

روتشيلد

وكانت رؤية بلفور لليهود متأثرة بالرؤية الألفية الاسترجاعية التي تنظر لليهود باعتبارهم شعب الله المختار[1] Chosen People ووسيلة التعجيل بالخلاص، وهذه الرؤية المستندة إلى المفاهيم الدينية، تم علمنتها فتحول اليهود إلى شعب منبوذ يجب إخراجه من بريطانيا واستخدامه في المشروع الاستعماري[2]

---

(1) مصطلح الشعب المختار هو ترجمة للعبارة العبرية (هعم هنبحار). ويعني هذا المفهوم أن اليهود شعباً مقدساً في الماضي والحاضر والمستقبل، ولهذا السبب يشار إلى "الشعب اليهودي" بأنه (عام قادوش) أي الشعب المقدس. و(عام عولام) أي الشعب الأزلي، و(عام نيتساح) أي الشعب الذي يستحق الحياة الأبدية، راجع، مظهر، سليمان: قصة الديانات، مكتبة مدلولي، القاهرة، مصر، 1995، ص 368.

(2) Weizmann, Chaim: Trial and Error The Autobiography of Chaim Weizmann, Shocken Books Inc., New York, USA, 1960,p356..

وقد كان لثقافته وقناعاته الدينية دور مهم في بلورة موقفه السياسي من المشروع الصهيوني، فقد كان من السياسيين البريطانيين المطلعين على التاريخ اليهودي، وتقول ابنة أخت بلفور "لقد تأثر منذ نعومة أظافره بدراسة التوراة في الكنيسة، وكلما اشتد عوده زاد اعجابه بالفلسيفة اليهودية، وكان دائماً يتحدث باهتمام عن ذلك"[1]. لدرجة جعلت الصحفي الشهير بيتر غروز يقول عنه "لقد كان أكثر فهماً من هرتزل لطموحات الصهيونية"[2]

وكانت بريطانيا ترغب في اكتساب مساندة اليهود للحلفاء أثناء الحرب، كما فعلت من قبل بتقديم العهود العديدة للعرب لكسبهم إلى جانبها في الحرب[3] لكنها صدقت مع الكاذبين وخدعت الموهومين، وذكرت صحيفة نيويورك تايمز أنه عندما قام بلفور بزيارة الولايات المتحدة في مايو/أيار سنة 1917 بحث في إعلانه المقترح" إعلان بلفور "مع القاضي الأمريكي براندیس" بشأن جمهورية صهيونية في فلسطين "[4]

وأكد ياسين الحافظ أن فلسطين "لم تسقط في شهور بل إنها كانت تسقط كل يوم كسرة بعد كسرة وحجرا بعد حجر منذ صدور وعد بلفور وحتى إعلان دولة "اسرائيل"[5].

---

(1) نقلاً عن يوسف الحسن: البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الصهيوني، ط3 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000 م، ص 32.

(2) Petter Grose, Israel in the Mind of America (New York, Alfred Knopf, 1983), P. 63.

(3) هنري كتن :قضية فلسطين، ترجمة: رشدي الأشهب، إصدارات وزارة الثقافة الفلسطينية، ط 1، رام الله، 1999،ص 23 .

(4) صحيفة نيويورك تايمز، بتاريخ 11 مايو / أيار، ص 3.

(5) ماهر الشريف: النكبة ومعناها في مرآة العقل النقدي، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 74 – 75 (ربيع/ صيف 2008)، ص 16.

صورة من النسخة الأصلية لوعد بلفور[1]

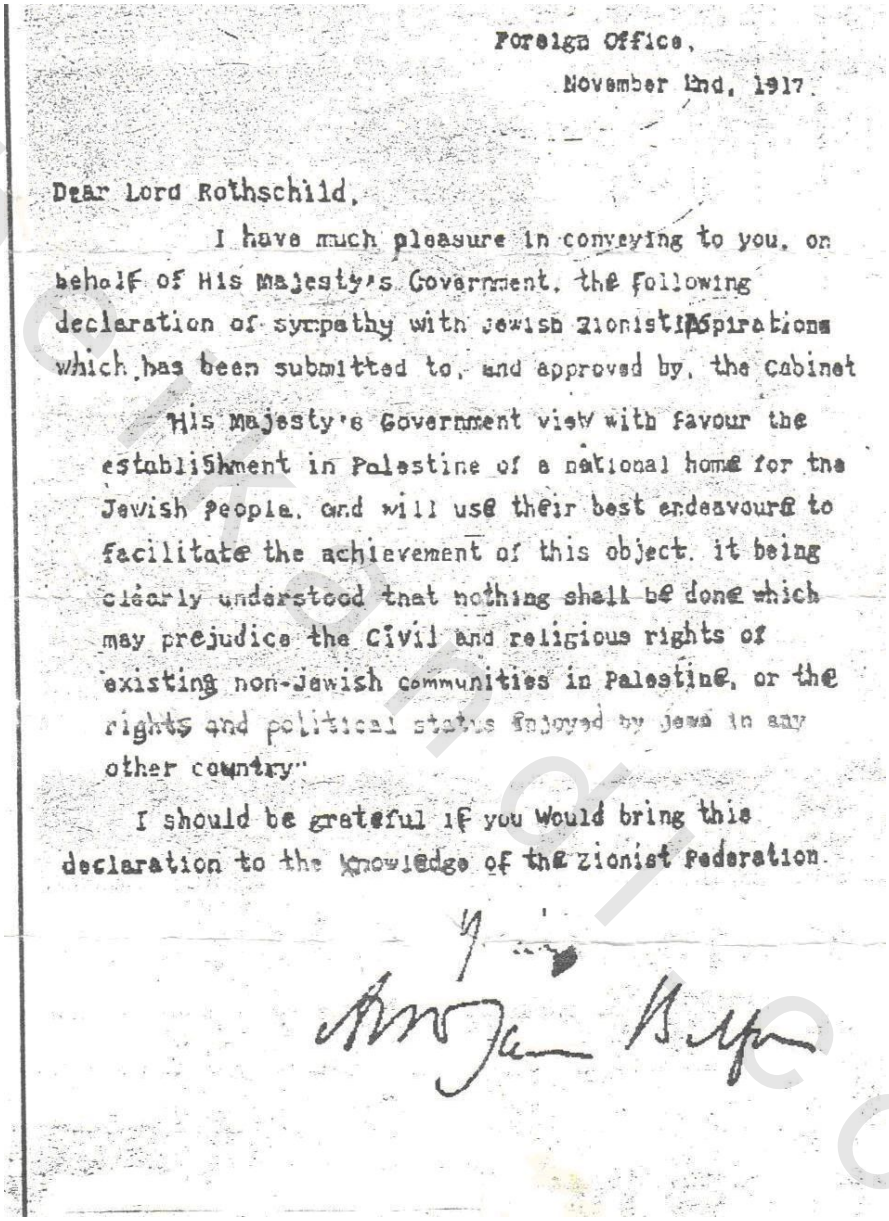

Foreign Office,
November 2nd, 1917.

Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist Aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet

His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country"

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.

(1) النص وفق ما نشرته جريدة المقطم، بتاريخ 10 / 11 / 1917، و راجع، ملف وثائق فلسطين من عام 637 إلى عام 1949، وزارة الإرشاد القومي، ج 1، ص 218.

تصريح بلفور (*)

وزارة الخارجية

في الثاني من نوفمبر سنة ١٩١٧

عزيزي اللورد روتشلد

يسرني جدا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته ، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية ، وقد عرض على الوزارة وأقرته :

« ان حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية ، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى » .

وسأكون ممتنا اذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علما بهذا التصريح .

المخلص
آرثر بلفور

(*) من كتاب « وثائق القضية الفلسطينية » اصدار جامعة الدول العربية

obeikandl.com

وعد من لا يملك لمن لا يستحق

وبإمعان النظر في التصريح نحلل بعض النقاط منها: أن هذا التصريح إعلان من طرف واحد[1] فهو لا قيمة له من الناحية القانونية وباطل لكونه ليس اتفاقا دوليا بين دولتين ولكونه وعدمن شخص لا يملك الحق في إعطاء أرض لمن لا يستحق.

لقد كان وعد بلفور (سياسة دولة) يرسمها الأفراد بعقل جماعي خدمة للمصالح العليا لبلادهم، ومن أسف أن إصدار هذا التصريح اعتبر خطوة بالغة الأهمية في سعي الصهيونية لتحقيق حلمها بدولة اليهود، وساهم بتطوير صياغة غايتها. أما عبارة" وطن قومي " فتعد تقوية للفظة وطن (بيت) التي وردت في برنامج بال الصهيوني عام ١٨٩٧، ولكنها اتسمت مثلها بالغموض المتعمد مما تركها نهبًا للتخريجات المتعارضة. فأورد تشرشل في كتابه الأبيض لعام ١٩٢٢ أن عبارات تصريح بلفور " لا تشير إلى تحويل فلسطين بجملتها وجعلها وطنًا قوميًا لليهود، بل تعنى أن وطنًا كهذا يؤسس في فلسطين[2].

كما تعامل التصريح مع الشعب العربي الفلسطيني المقيم على أرضه منذ فجر التاريخ بكونه طوائف غير يهودية أي جعل الأغلبية الساحقة عبارة عن طوائف وذلك من منطلق الفكر التمزيقي والتفتيتي للشعب الفلسطيني الواحد، والتعامل معه كطوائف لا تملك حقوقا سياسية سوى الحقوق المدنية والدينية فقط. وهذا كان اعترافا من قبل الحكومة البريطانية أن اليهود الذين لم تتجاوز نسبتهم 3 ٪ في فلسطين وقتها يشكلون أغلبية!!، بينما الأغلبية الفعلية أصبحت أقلية مبنية من طوائف دينية[3].

---

(1) و. ت. مليسون: تصريح بلفور، مرجع سابق، ص 80.

(2) فواز حامد الشرقاوي: نهج الصهيونية في العمل السياسي والتنظيمي، مرجع سابق، ص 322.

(3) جوني منصور: تصريح بلفور. الخطوة الأولى نحو بناء دولة يهودية، مجلة قضايا اسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، عدد 27، 2007 م، ص 103.

ونلاحظ أيضاً أن وعد بلفور لم يأت على ذكر الحقوق السياسية للشعب العربي الفلسطيني وإنما اشار فقط لعدم المساس بالحقوق الدينية والمدنية لما اعتبره "طوائف غير يهودية"[1].

وباختصار يمكن القول أن وعد بلفور زاوج ما بين الهدفين الصهيونين التوأمين في بناء وجود يهودي في فلسطين وتقويض الوجود العربي فيها[2] فبعد صدور وعد بلفور، بدأ التغير الديموغرافي[3] Demography يشق طريقه في فلسطين على إثر الهجمة الصهيونية الواسعة التي اتجهت صوب فلسطين، ولقد خلق تعاظم حجم الهجرات الصهيونية إلى فلسطين نوعاً من عدم التوازن الديموغرافي بين السكان العرب واليهود، وأمام هذه الحقيقة كان لابد أن تحتل سياسة التهجير والإبعاد سلّم الأولويات في المخطط الصهيوني.

وكانت الحركة الصهيونة على بينة واعتقاد أكيد بأن بنود الانتداب على فلسطين والسياسات الإنجليزية المعلنة، غير كفيلة بأن توصلهم إلى تحقيق هدفهم الأساسي وهو الهجرة إلى فلسطين، والاستيلاء على أراضي العرب الفلسطينيين، وتكوين وطن قومي لهم[4].

---

(1) عوني فرسخ: التحدي والاستجابة في الصراع العربي – الصهيوني، جذور الصراع وقوانينه الضابطة 1799 – 1945 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2008) ص 250.

(2) إدوارد سعيد وآخرون: الواقع الفلسطيني، مرجع سابق، ص 17.

(3) الديموغرافيا: هي علم احصاء السكان ، أي الدراسة الكمية للجماعات البشرية وقد أُستعمل التعبير للمرة الاولى عام 1855 وكان يعني القياس الرياضي للسكان ولحركته العامة ولكل ما يُمكن قياسه من مظاهر الحياة الاجتماعية.

C. Makhlouf-Obermeyer, Islam, women, and politics. The demography of Arab countries, in Population and Development Review, 18:1 (1992), 33–59.

(4) ديفيد جليمور، المطرودون: محنة فلسطين 1917–1980، ترجمة شاكر إبراهيم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص47.

جدول رقم(4)

يبين أعداد اليهود من عام 1918- 1948[1]

السنة	إجمالي عدد السكان	العرب	النسبة المئوية	اليهود	النسبة المئوية
1918	694.000	644.000	٪92.8	50.000	٪7.2
1922	752.048	668.258	٪88.9	83.790	٪11.1
1925	847.238	725.513	٪85.6	121.725	٪14.4
1929	690.043	803.562	٪83.7	156.481	٪16.3
1931	1.033.313	858.707	٪83.1	174.606	٪16.9
1933	1.140.941	905.974	٪79.4	234.967	٪20.6
1936	1.366.692	982.614	٪71.9	384.078	٪28.1
1939	1.501.698	1.056.241	٪70.3	445.457	٪29.7
1942	1.620.005	1.135.597	٪70.1	484.408	٪29.9
1944	1.739.624	1.210.922	٪69.6	528.703	٪30.4
1946	1.936.000	1.328.000	٪68.6	608000	٪31.4
1948 مايو	2.065.000	1.415.000	٪68.5	650.000	٪31.5

مبادئ ويلسون حبر على ورق

وتخلت الولايات المتحدة عن تلك المبادئ التي تشدق بها الرئيس ويلسون صاحب المبادئ الأربعة عشر الشهيرة وأهمها حق تقرير المصير Self-determination للشعوب المستعمرة، وحق التطور المستقل للقوميات غير التركية في الإمبراطورية العثمانية[2]؛ ففي

(1) عبد الخالق ذكري: دراسة مقارنة للسكان العرب قبل الاحتلال الصهيوني عام 1948 وبعده، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بيروت، لبنان، 1985. ص68

(2) سامي حكيم: أمريكا والصهيونية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1967، ص15.

1917م صرح ويلسون بأنه سيعمل على إقناع فرنسا بضرورة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، كما وعد بإصدار بيان علني حول رغبة أمريكيا في ذلك، ولكن بعد التشاور مع فرنسا[1]، وبعد ذلك بفترة قصيرة توجهت الحكومة البريطانية عبر وزيرها بلفور بطلب للرئيس الأمريكي للادلاء برأيه في وعد بلفور المقترح، وعما إذا كان يؤيد مثل هذا التصريح أم لا؟، فرد عليهم الرئيس قائلا: " أجد في جيبي المذكرة التي أعطيتني إياها حول الحركة الصهيونية، إنني لم أخبرك أنني أوافق على الصيغة التي اقترحها الجانب الآخر، أنا أوافق على تلك الصيغة في الواقع"[2].

لجان التصدي

ومنذ أن تسربت المعلومات عن "وعد بلفور"، بدأ الفلسطينيون يعبرون عن رفضهم له، وعن مخاوفهم من نتائجه بصور متعددة. وذكر المؤرخ الفلسطيني إحسان النمر في شهادته عن لواء نابلس أن كثيرين من الفارين، عندما علموا بوعد بلفور واتفاقية سايكس – بيكو، تطوعوا وسجلوا أنفسهم من جديد في طابور المجاهدين، "إذ قَنع الناس بالخطر وأن الترك أخف وطأة من الحلفاء. ولم يكن أثر للثورة العربية يذكر في نابلس"[3].

وتشكلت في البلاد لجان إسلامية ـــ مسيحية، انطلاقاً من الوعي الذي ساد في حينه، من أن المشروع الصهيوني ينطلق من أرضية يهودية. ومن هنا، رأى رجال هذه اللجان في بريطانياً طرفاً ثالثاً، تجري مناشدته للتخلي عن دعم هذا المشروع، من أجل الحفاظ على الصداقة مع العرب. وكانت هذه اللجان خطوة أولى نحو التنظيم السياسي، من جهة، وتعميق الوعي بطبيعة المشروع الصهيوني، من جهة أخرى، الأمر الذي أدّى

---

(1) Silver Burg Robert, American Jews and the State of Israel.New York: William Monrow,1970.,P.77.

(2) محمد شديد: سياسة أمريكا إزاء الفلسطينيين، شؤون فلسطينية، العدد 74،75 شباط / فبراير1978، ص30.

(3) إحسان النمر: تاريخ جبل نابلس والبلقاء، نابلس، فلسطين، مطبعة النصر، 1961، ج3، ص 143 – 144.

إلى وقوع صدامات عنيفة مع المستعمرين "المستوطنين"، على الرغم من وجود الحكم العسكري البريطاني. وقد تشكلت تلك اللجان من الوجهاء والأعيان والملاكين ورجال الدين والمثقفين ورجال الأعمال. وإذ ظلت ترفع شعار الاستقلال والوحدة العربية، فإنها لم تدع إلى مقاومة Resistance الاحتلال البريطاني، وإنما ناشدته الوقوف في وجه الأهداف الصهيونية، ودعت حكومة لندن للوفاء بتعهداتها للعرب، عشية اندلاع الحرب وفي أثنائها. وفي ظل الاحتلال، وبينما راحت الحركة الصهيونية تبني "الوطن القومي اليهودي"، والحركة القومية العربية، في دمشق، تركز اهتمامها على الاحتلال الجديد، بهدف تحقيق الاستقلال، راحت الحركة الوطنية الفلسطينية مع الوقت تركز اهتمامها على درء الأخطار الصهيونية، التي تهدد مستقبل البلد وسكانه. ومع ذلك ظلت العلاقات بين الحركة الوطنية الفلسطينية، والحركة الأم – القومية العربية قائمة، وإن لم تكن على تواصل يومي كما كانت الحال قبل الحرب العالمية الأولى[1].

وفي 27 نيسان 1918 هيأ الكولونيل "ستورز" حاكم القدس العسكري لقاء بين وفد يمثل اللجنة الصهيونية في لندن زار البلاد، وزعماء القدس، وكان ممن حضروا اللقاء من البعثة الصهيونية "وايزمن، وروتشيلد". ومن القدس المفتي كامل الحسيني، ورئيس البلدية موسى الكاظم. وأقام لهم "ستورز" حفل عشاء. وقامت اللجنة بشرح أهدافها ومقاصدها لجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود.ولما سمع المفتي ما تكلموا به، احتج وانسحب، فكان أول فلسطيني احتج على السيادة البريطانية الجديدة المنطوية على وعد بلفور[2].

الاحتلال البريطاني والأبعاد الجديدة

الجدير بالذكر أنه حتى احتلال بريطانيا لفلسطين عام 1918، كانت الحركة الصهيونية مزيجًا من أيديولوجيات قومية وممارسات استعمارية، وكان حجمها محدودًا؛ إذ

(1) الياس شوفاني: العرب والصهيونية(1882 –1914) ، موقع عرب 48
http://www.arabs48.com/display.x?cid=51&sid=188&id=67256

(2) راجع، مصطفى الدباغ: بلادنا فلسطين، ج10 ـ ق2، رابطة الجامعيين بمحافظة الخليل، عمان،1976، ص 232 ـ 234.

لم يتجاوز عدد اليهود الخمسة بالمئة في ذلك الوقت، وكانوا يعيشون في مستعمرات دون أن يؤثّروا في السكان المحليين[1].

وتطبيقاً لعهد بلفور فتح الانجليز أبواب فلسطين على مصراعيها للهجرة اليهودية، فوفد عليها اليهود آلافا مؤلفة من جميع أنحاء العالم واشتروا مساحات شاسعة من الأراضي في جميع أنحاء فلسطين وأقيمت عليها المستعمرات اليهودية الزراعية والصناعية...واستولى اليهود على كثير من المناصب الهامة بحيث استطاعت الصهيونية في مدى أعوام قليلة الاستئثار بأعظم قسط من مرافق فلسطين الجوهرية والاقتصادية[2].

أضاف الاحتلال البريطاني والانتداب – فيما بعد – على أرض فلسطين، أبعاداً جديدة، تركت آثاراً سلبية على مسار التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي فيه، فقد أدت السياسة الاقتصادية التي كانت تميل لصالح اليهود إلى زيادة وتسريع وتائر الاستيطان اليهودي في هذه البلاد، كما أدت هذه السياسة إلى زيادة مساحات الأراضي التي يمتلكها اليهود، وزيادة عدد المستعمرات "المستعمرات "المستوطنات" التي كانت تقام دائماً فوق أخصب الأراضي الزراعية، وأكثرها جودة، وانخفضت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة لدى الجانب العربي، وقد زاد من تدهور الاقتصاد الفلسطيني عامة، والاقتصاد الزراعي خاصة، تلك الإجراءات التي اتخذتها السياسة البريطانية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، حيث عمدت إلى إيقاف سياسة الدعم والخدمات الزراعية، بعد أن اعتاد الفلاحون على مثل هذه الخدمات من خلال البنك الزراعي العثماني، الذي جمعوا رأس ماله، وأنشأوه بأنفسهم في العهد العثماني، ولم تكتف سلطات الانتداب البريطاني British Mandate بوقف هذه الخدمات، بل قامت أيضاً بإرغام الفلاحين على دفع الأموال والمبالغ التي كان الفلاحون قد اقترضوها من البنك، قبل استيلاء هذه السلطات عليه، في الوقت الذي كان الفلاحون في أمس الحاجة لمثل هذه الأموال، في

(1) إيلان بابه: التطهير العرقي في فلسطين، مرجع سابق، ص 20.

(2) إبراهيم نجم وآخرون: جهاد فلسطين العربية، مرجع سابق، ص 23.

ذلك الوقت نظراً لتراكم الديون والأعباء المالية عليهم بعد تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية بشكل عام نتيجة اندلاع الحرب العالمية، كما قامت بالتحكم في تصدير العديد من المنتجات الزراعية العربية التي اعتمد عليها الفلاح الفلسطيني غالباً، والتي كانت تشكل النصيب الأكبر من حجم الدخل الناتج منها، وحجم مساهمتها في الصادرات في ذلك الوقت[1] في أعقاب حلول الانتداب البريطاني British Mandate على أرض فلسطين 1918 – 1948[2].

وفي أوائل أكتوبر عام 1918 صدر منشور كانت أخطر مواده المادة رقم "5" التي ألغت حقوق التقادم في إثبات الحقوق فوق الأراضي، والذي كان يدعمه سابقا القانون العثماني بإعطاء حق حيازة الأراضي المستصلحة وانتقالها بيعا ورهنا وتوريثا لمستصلح الأرض ولأولاده من بعده متى ثبت أنه زرعها عشر سنوات متتاليات[3].

وقد استخدمت السياسة البريطانية تجاه الأرض العربية أدوات منها موجات الهجرة اليهودية، والسماح لمؤسسات صهيونية بشراء واستعمار الأراضي، إضافة إلى القوانين التي تساعد على تسهيل انتقال الأراضي إلى اليهود، وقد انطلقت معظم هذه المؤسسات تحت اسم وشعار بريطاني حتى تستبعد الوجه الصهيوني لدخول فلسطين في بداية الأمر، كما أن إنشاءها تم في لندن تحت سقف الحماية القانونية البريطانية[4].

وفي أيار من عام 1918 طلب "وايزمن" من السلطة العسكرية البريطانية التوسط لشراء الممر المؤدي للمبكى مقدماً 80 ألف جنيه ثمناً له، وحاول "ستورز" إقناع أعيان المسلمين ببيع ممر لحائط المبكى، وذكر للمفتي طلب اليهود شراء المبكى، فكان الجواب:

---

(1) أحمد عكاشة: الإطار التاريخي للاقتصاد الإسرائيلي، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض
http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=mo4

(2)Tom Segev: One Palestine , Complete: Jews and Arabs Under the British Mandate, New York: Metropolitan Books, 2000 .

(3) هند أمين البديري: فلسطين وأكذوبة بيع الأراضي، جريدة الأهرام، ع -41437، 19-5-2000م

(4) محمد الحزماوي: ملكية الأراضي في فلسطين، مرجع سابق، ص 323 – 333.

" لا يستطيع أي إنسان أن يتصرف بأملاك الوقف ولا سيما هذا المكان، على وجه التخصيص، بأي مبلغ مهما كان حتى ولو إلى مسلم، فكيف إذا كان الطالب يهودياً ونحن نعرف أهدافهم لامتلاك الحائط وما في جوانبه "[1].

وفي عام 1918 عقدت الحركة الصهيونية مؤتمراً في يافا أرست فيه الخطط العريضة لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين، وطلب المؤتمرون من الإدارة العسكرية أن تعترف لهم بالعلم كشعار رسمي للبلاد، واستبدال اسم فلسطين بأرض إسرائيل "Israel" [2].

قوانين وتشريعات

وقد لعبت السلطات الانتدابية دوراً بالغ الأهمية في نقل ملكية مساحات من الأراضي إلى اليهود[3]، وبادرت حكومة الانتداب إلى إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات التي أضرت بالمصالح العامة للشعب الفلسطيني[4] منها:

1- قانون الأراضي المحلولة (1920) :ويفرض على الفلاحين الحائزين لمثل هذه الأرض ضرورة إعلام السلطات خلال ثلاثة شهور مع الوعيد باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وعقوبة السجن والغرامة فيما إذا قصروا بإبلاغ السلطات، وقد استغلت دوائر تسجيل الأراضي هذا القانون وقامت بمصادرة مساحات من أراضي الفلاحين بحجة عدم وجود ما يثبت ملكيتهم لها، أو عدم زراعتها لمدة ثلاث أعوام متتالية[5].

---

(1) نفسه، ص 235 ـ 236.

(2) إبراهيم الجندي: سياسة الانتداب البريطاني في فلسطين 1922-1939، منشورات دار الكرمل، عمان، الأردن، 1986، ص20

(3) ادوارد سعيد: مشكلة اللاجئين العرب، القاهرة، 1963 ص 38.

(4) وسوف نتناول بعض من تلك القوانين بالتفصيل في ثنايا الدراسة.

(5) هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 50.

2- قانون نزع الملكية لصالح الجيش وقوة الطيران (1925): والذي بموجبه أعطى الجيش البريطاني حق نزع ملكية الأراضي والسيطرة عليها للأغراض العسكرية

3- قانون تسوية حقوق الملكية: كان الهدف من إصدار القانون هو القضاء على نظام الأراضي المشاع الذي كان سائدا في فلسطين من خلال وضع الدولة يدها عليه[1].

وقد ساهمت هذه القوانين بالإضافة إلى ما فرضته الحكومتين العثمانية والانجليزية من ضرائب الويركو[2] والعشر والحيوانات، في إفقار الفلاح الفلسطيني حيث أضافت الحكومة البريطانية زيادات كثيرة على ضريبتي الويركو والأغنام[3].

ثم صدر قانون الإفلاس (والمطبق على التجار فقط) ليشمل المزارعين أيضاً[4] مما كان له كبير الأثر في اعتبار العديد من الفلاحين الغارقين في ديونهم مفلسين فتصادر أراضيهم ويزج العديد منهم في السجون[5] ووجد الفلاح نفسه مجبرا على ترك أرضه لصالح طبقة الأفندية الذين أصبحوا يمتلكون مساحات واسعة من الأراضي دون أن يكون لهم ارتباط معها، وبالتالي لم يكن من الصعب عليهم التخلي عنها أمام الإغراءات

(1) راجع، معين محمد إسماعيل: ملكية الأراضي في قضاء جنين، مرجع سابق، حرف ط.

(2) الويركو: كلمة تركية، هي في الأساس مبالغ مقطوعة على كل قرية، ثم فرضت على المسقفات والأراضي الزراعية، إذ تزيد أو تنقص وفق ما تراه لجنة التخمين بحسب الأوضاع الاقتصادية والمواسم، وأخيرا استبدلت بضريبة الأملاك. وهي بالاجمال ضريبة عامة تفرض وفق ما يراه المتصرف أو الأمير أو الوالي. راجع، محمد عيسى صالحية: مدينة القدس مدينة القدس، مرجع سابق، ص 89، هامش رقم 28.

(3) إبراهيم نجم وآخرون: جهاد فلسطين العربية، مرجع سابق، ص 87.

(4) صدر هذا القانون عام 1935.

(5) هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 77.

المالية التي قدمتها لهم المؤسسات الصهيونية التي تخصص في شراء الأراضي العربية وحيازتها بشكل ابدي باسم "الشعب اليهودي"[1].

كما ساهمت القوانين البريطانية بتقديم صلاحيات غير محدودة للحكام والإداريين حين تركت حق استخدام (قانون منع الجرائم) وغيره من القوانين دون أن تكون لهؤلاء أية مؤهلات قضائية. كما جعلت أحكامهم نهائية ومجردة من حق الاستئناف إلى المحاكم النظامية الأمر الذي أدى إلى استخدام هذا القانون كسوط ألهب به الحكام الإداريون ظهور الفلاحين البسطاء التعساء وترك المجال واسعاً لكل صنوف العسف والاضطهاد Persecution ويعتبر ما تم مع عرب النفيعات حين وضعوا تحت قانون منع الجرائم واحداً من عديد الأمثلة التي استخدم فيها القانون لإجلائهم عن أراضيهم لأهميتها باعتبارها مجاورة لمستوطنة الخضيرة [2] اليهودية وقد مارس يهود الخضيرة عمليات تعد مستمرة ضد عرب النفيعات يحميهم الضابط اليهودي كوهين الذي ذاق عرب النفيعات على يديه صنوف القهر والتعذيب Torture [3].

ومنذ بداية الحكم العسكري البريطاني 1918 أصدر اللفتنانت كولونيل باركر نائب حاكم البلاد أمراً باستمرار جباية الضرائب التي كانت تتقاضاها الدولة العثمانية The Ottoman State كما أمر بجمع المتأخرات منها أعوام 1913 – 1914 مما أثار حفيظة الأهالي ودفع الإدارة إلى التراجع واعلن اللنبي أن الضرائب ستجنى عن مارس 1918[4].

---

(1) راجع، معين محمد إسماعيل: ملكية الأراضي في قضاء جنين، مرجع سابق، حرف ظ.

(2) مستوطنة الخضيرة: أنشئت عام 1890 ، ومساحتها 29000 دونماً وسكانها 70 شخصاً.

(3) هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 218.

(4) هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 70.

وقد كان للأراضي الأميرية أحكام منها: حق التصرف، وهو استعمال الأراضي والانتفاع منها دون رقبتها، لأن رقبتها عائدة إلى خزينة الدولة[1] وبشرط أن يحصل على التفويض المناسب من الدولة، ولم يكن القانون يجيز انتقال الأراضي بالوقف أو بالتوريث[2] ولكن الدولة وحرصا منها على استغلال الأراضي المحلولة[3] رأت أن تحيلها إلى من يستثمرها، ويعود عليها بالنفع فكان من باب أولى نقلها إلى ورثة المتصرف طالما التزموا بدفع أعشارها[4] أما إذا أهمل الوريث زراعتها لمدة ثلاث سنوات متتالية دون عذر مقبول[5] أو عجز عن دفع الضرائب المستحقة عليه، عندها يحق للدولة التصرف بها، كأن تعرضها للإيجار، أو أن تبيعها بالمزاد العلني[6].

وقد استغلت سلطات الاحتلال البريطاني هذه المادة من القانون، وقامت بعرض مساحات واسعة من هذه الأراضي للبيع في المزاد العلني، بعد أن احتلت فلسطين وورثت ملكية الدولة "السلطان العثماني"، ومثال على ذلك، ما حدث في شهر آذار من عام 1932 عندما عرضت للبيع بالمزاد العلني في دائرة قائمقام جنين قطعة أرض وسط المدينة عليها بناء غير مكتمل مساحته 14، 9 مقابل مبلغ من المال قدره 265 جنيهاً[7]. وعمدت سلطات الانتداب البريطاني إلى وقف العمل بنظام القروض الزراعية، وذلك بعد قيامها بالاستيلاء على ممتلكات "البنك الزراعي العثماني" الذي كان يقدم القروض والدعم المالي

---

(1) دعيبس المر: أحكام الأراضي المتبعة في البلاد المنفصلة عن السلطة العثمانية، مطبعة بيت المقدس، القدس، فلسطين، ب .ط، 1923، ج2، ص 89 – 90 .

(2) راجع، معين محمد إسماعيل: ملكية الأراضي في قضاء جنين، مرجع سابق، حرف ض.

(3) هي جزء من الأراضي الأميرية التي فسخ فيها عقد التصرف وأصبح من حق الدولة أن تفوضها إلى من تشاء. قانون الأراضي العثماني: المادة 59 – 60.

(4) دعيبس المر: أحكام الأراضي المتبعة في البلاد المنفصلة عن السلطة العثمانية، مرجع سابق، ج2، ص 2 .

(5) قانون الأراضي العثماني المادة: 71.

(6) قانون الأراضي العثماني المادة 78.

(7) جريدة حكومة فلسطين الرسمية: ع 302، 1 آذار 1932، ص233.

للمزارعين الفلسطينيين[1]. ومن ثم أُرغم إما على بيع جزء من أراضيه لتنمية الجزء الباقي أو الالتجاء إلى المرابين بفائدة وصلت إلى ثلاثين بالمائة وهو معدل يستحيل على معظم الفلاحين الوفاء به[2].

ظهرت السياسة البريطانية تجاه الزراعة والفلاح الفلسطيني بصورة واضحة في استغلال تراكم الديون والأعباء المالية التي أصابت الفلاح الفلسطيني، وأضعفت قدرته المالية على السداد، لنهب التراب الفلسطيني والأراضي الصالحة للزراعة، حيث قامت برهن واحتجاز الأراضي من كل فلاح فلسطيني، لا يقوم بالسداد لديونه خلال الفترة التي تحددها، ولذلك كانت هذه الطريقة إحدى الوسائل الهامة لنقل ملكية الأراضي الزراعية بصورة غير مباشرة، وبطريقة سيئة جداً من أيدي العرب إلى المهاجرين اليهود[3].

وقامت حكومة الانتداب بمنع تصدير العديد من المحاصيل الزراعية التي يعتمد عليها الإنتاج الزراعي الفلسطيني فمثلاً تم منع تصدير القمح، وزيت الزيتون، إلى خارج الديار الفلسطينية[4]. كما شجعت الاستيطان اليهودي في الاستيلاء على مزيد من المساحات المزروعة بالحمضيات، بشتى الطرق والوسائل الممكنة، سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة[5].

ولم تتأخر السلطات البريطانية عن حجز كل ما يملكه الفلاح من أموال تأميناً لاستيفاء هذه الضرائب، ولا تعبأ بما يترتب على إجراء الحجز من نفقات تزيد في نكبة

---

(1) تيسير جبارة: دراسات في تاريخ فلسطين الحديث، جامعة الخليل، الطبعة الأولى 1985م، مطبعة الرائد الحديثة القدس، ص 127.

(2) ديفيد جيلمور: المطرودون، محنة فلسطين، مكتبة مدبولي، القاهرة 1993، ج1، ص 49.

(3) كامل محمود خلة: فلسطين والانتداب البريطاني، 1922 – 1929، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1982م، ص 756.

(4) تيسير جبارة: دراسات في تاريخ فلسطين الحديث، مرجع سابق، ص 127.

(5) أحمد سعد: التطور الاقتصادي في فلسطين، مرجع سابق، ص 178.

الفلاح المسكين وترهق كاهله[1] ووفقاً لتقديرات لجنة جونسون كروسبي التي جاءت إلى فلسطين عام 1930، شكلت تلك الضرائب حوالي 34٪ من مجمل الدخل الصافي للفلاح[2]، وانخفضت أسعار المحاصيل الزراعية إلى نصف قيمتها تقريباً نظراً لإغراق الأسواق المحلية بالمحاصيل الأجنبية حتى أصبحت تلك الأسواق "مكتظة بالمحصولات ولذا لم يعد في وسع المزارع أن يبيع الزائد من محصوله"[3].

وقد حذر عدد من المسؤولين البريطانيين في فلسطين من حالة العداء الشعبي المتزايد، مشيراً إلى إمكان حدوث ثورة خطرة، ومؤكداً أن ليس في وسع أي قوة متدبة تنفيذ البرنامج الصهيوني إلاّ بالقوة[4]؛ فنجد لجنة آرثر روبين[5] Arthur Ruppin

---

(1) إبراهيم نجم وآخرون: جهاد فلسطين العربية، مرجع سابق، ص 87.

(2) حكومة فلسطين، تقرير اللجنة التي عينت لدرس حالة المزارعين الاقتصادية في فلسطين والتدابير التي تتخذها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة (جونسون كروسبي) القدس، 1930، ص 63.

(3) حكومة فلسطين، تقرير اللجنة التي عينت لدرس حالة المزارعين الاقتصادية في فلسطين والتدابير التي تتخذها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة (جونسون كروسبي) القدس، 1930، ص 64.

(4) Tel., Clayton to Foreign Office (F.O.), 26 Mar. 1919, F.O. 371/4153; Tel., Clayton to F.O., 2 May 1919, F.O.371/4180; Tel., H. Watson to F.O., 16 Aug. 1919, F.O.371/4171..

(5) آرثر روبين:عالم اقتصاد واجتماع، وقائد صهيوني ومنظِّم المستعمرات "المستوطنات" الزراعية في فلسطين. وُلد في ألمانيا لعائلة فقيرة، وترك الدراسة في سن الرابعة عشرة. لكنه عمل ودرس حتى حصل على دكتوراه القانون عام 1902. اشترك في عدة جمعيات يهودية في الفترة بين عامي 1902 و1905، والتحق بالمنظمة الصهيونية العالمية في 1905. وطلب منه ديفيد ولفسون 1907 أن يذهب إلى فلسطين ليبحث حالة المستعمرات "المستوطنات" اليهودية. وكانت تلك المرحلة نقطة تحوُّل في حياته حيث كرَّس كل جهوده بعد ذلك لتطوير المستعمرات "المستوطنات" اليهودية، واستقر في فلسطين حيث ترأَّس المكتب الفلسطيني للمنظمة الصهيونية في يافا. طرده أحمد باشا والي الشام وقائد الجيش التركي في سوريا لشكه في أنه يعمل لحساب الحلفاء لكنه رحل إلى إستنبول حيث عمل كحلقة اتصال بين مكتب فلسطين والمكتب الصهيوني التنفيذي في برلين. وعاد روبين إلى فلسطين عام 1920 واستقر هناك، حيث كان مسئولاً عن مكتب المستعمرات "المستوطنات"، وأسس

(1876-1943) تعلن أن تسعة أعشار الأراضي التي اشتراها اليهود حتى سنة 1929، اشتراها اليهود من ملاك غير فلسطينيين يعيشون خارج فلسطين[1].

Arthur Ruppin
(1876-1943)
آرثر روبين

عدة بنوك في فلسطين لتمويل حركة الاستيطان. ساعد في تأسيس حركة بريت شالوم، وكان من دعاة تأسيس دولة مزدوجة القومية (عربية عبرية) في فلسطين. وبعد الثورة العربية عام 1929، حارب روبين بشدة من أجل زيادة الهجرة إلى فلسطين وزاد نشاطه في حركة الاستيلاء على الأراضي العربية بكل الطرق. وقد ظل يتأرجح بين موقفيه المتناقضين: محاولة ضمان تنفيذ المشروع الصهيوني عن طريق تصعيد الهجرة الاستيطانية ومحاولة التفاهم مع العرب (ضحايا المشروع الصهيوني). ومع تَصاعُد الصراع مع العرب، دوَّن في مذكراته (إبان الحرب العالمية الثانية) أنه يعتقد أن ثمة جنوناً كاملاً قد سيطر على العالم بأسره. وتُوفي آرثر روبين في القدس عام 1943. موسوعة اليهود واليهودية، ج6، ص 317.

(1) عصام رفعت: نمو وتطور الاستيطان الصهيوني من الناحية الاقتصادية، ضمن كتاب الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ج1، معهد البحوث والدراسات العربية، 1975، ص 201.

obeikandl.com

جنيه فلسطيني اصدار عام 1929 م عليه صورة المسجد الأقصى

وهكذا أخذت الإدارة العسكرية تعمل على تهيئة فلسطين بشكل تدريجي حتى تصبح وطناً قومياً لليهود، فاتبعت سياسة علنية موالية للحركة الصهيونية وتهويد الوظائف الحكومية Judaizing government jobs، وفتح الأبواب أمام تدفق المهاجرين اليهود Jewish immigrants [1].

ويكفي أي منصف أن يتفحص القوانين السالفة الذكر حتى دون أن يدرس نتائجها على شعب فلسطين ليدرك مدى الظلم الفادح الذي وقع على هذا الشعب

(1) راجع، بهجت صبري: فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها 1914–1920، القدس 1982 ، جمعية الدراسات العربية، ص150–245.

الصامد وليفهم كيف انتزعت أرضه وسرق وطنه[1]، ورغم ذلك نؤكد أيضاً على أية حال أثبتت التقارير البريطانية نفسها على أن الأراضي سواء المباعة أو التي اضطر أصحابها لتركها لم تساهم في مجموع الأراضي بأكثر من 15 ٪ [2]بيعت في ظروف قاسية فرضت عليهم ولم يكن بالامكان تحملها أو تجنبها[3].

وأصبح للحركة الصهيونية الحق في التدخل في شؤون الإدارة العسكرية المحلية منذ عام 1919، وحيث إن البلاد كانت لا تزال تحت الاحتلال العسكري، وطالبت الحركة الصهيونية الحكومة الانتدابية بأن تساعدهم على إجلاء العرب Evacuation عن وطنهم، وإزالة مدنيتهم، ومحو آثارهم من فلسطين كي تزول كل العلاقة بينهم وبين الأرض المقدسة، فتصبح لليهود خالصة [4].

وقد أدى ذلك إلى زيادة العداء العربي للصهيونية وللبريطانيين أيضاً[5] ولذلك خيب أهل فلسطين آمال بريطانيا في مقابلاتهم مع لجنة كنغ – كرين King-Crane Commission في حزيران/ يونيو 1919 بشأن تقرير المصير، ورفضوا الانتداب البريطاني، وطالبوا بالاستقلال والوحدة مع إخوانهم العرب[6].

---

(1) هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 78.

(2) وهناك تقدير يقول 19.5 ٪ من مساحة أراضي فلسطين الزراعية أي 6,6 ٪ من جملة مساحة أراضي فلسطين، راجع، هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 78.

(3) جمعة رجب طنطيش: دراسات في جغرافية الاستيطان الصهيوني، مرجع سابق، ص 63.

(4) عرفات حجازي: بلفور المؤامرة التاريخية، مرجع سبق ذكره، ص100

(5) Report by Egypt and Red Sea Station, Intelligence, 14 Nov. 1919, Submitted by Rear Admiral, Egypt, to Admirality, F.O. 371/4238

(6) وكان الخلاف الذي دب في مؤتمر الصلح حول القضية الفلسطينية بين الدول المشتركة سبباً في اقتراح الرئيس ويلسون إرسال لجنة تحقيق دولية إلى كل مناطق سوريا الكبرى لكي تقف على آراء السكان العرب في نوعية وكيفية الحكم الذي يريدونه، راجع، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، 1918 –

ورداً على "مؤتمر يافا" الصهيوني، الذي دعت إليه "لجنة المندوبين" الصهيونيين 1918 وخرج بقرارات بعيدة الأثر بالنسبة إلى "تهويد فلسطين" الفوري، عقد "المؤتمر العربي الفلسطيني الأول" في القدس (27/ 1-1/ 2/ 1919). وقد تنادى المؤتمرون للنظر في المطالب الفلسطينية من "مؤتمر باريس للسلام"، على قاعدة تقرير المصير، وتحديد الموقف من المشروع الصهيوني، بعد أن راحت عناصره وغاياته تتكشف بوتيرة متسارعة، نتيجة للنشاط الذي تمارسه لجنة المندوبين برئاسة حاييم وايزمن. وفي هذه الفترة، كانت بلاد الشام كلها تحت الحكم العسكري البريطاني. وكانت قد تشكلت في دمشق حكومة عربية بقيادة الأمير فيصل (30/ 9/ 1919) وكانت الحركة الوطنية الفلسطينية على صلة وثيقة بالحركة القومية العربية في دمشق. إلا أنه إزاء النشاط الصهيوني المتزايد في فلسطين وانكشاف "وعد بلفور"، وما نجم عنه، راح الهمّ الفلسطيني يتركز حول المشروع الصهيوني. في المقابل، ومع تكشّف عملية الخداع التي مارسها الحلفاء على الحركة القومية العربية، وافتضاح مؤامراتهم على تقسيم الوطن العربي إلى مناطق نفوذ لهم، تمحور الهمّ العربي (الدمشقي) على الاستقلال. ومع اشتداد الهجمة الامبريالية - الصهيونية، وتقسيم البلاد العربية، أصبحت الحركة العربية بمجملها في موقع الدفاع عن النفس Self-defense، وتركزت أولوية كل جانب فيها على مشكلاته المباشرة. وراحت الاتصالات بين الأجزاء تضعف، وبالتالي، يأخذ النشاط طابعاً إقليمياً، شكلاً ومضموناً. وإذ تمحور النشاط الفلسطيني حول الخطر الصهيوني، فإن همّ دمشق تركز على الاستقلال في مواجهة الخطر الفرنسي الداهم[1].

1939: من أوراق أكرم زعيتر" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، 1984)، ص 223 – 231.

(1) الياس شوفاني: العرب والصهيونية(1882 –1914) ، موقع عرب 48
http://www.arabs48.com/display.x?cid=51&sid=188&id=67256